

## الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠٢١

### إعلان باريس: دعوة عالمية للاستثمار في مستقبل التربية والتعليم

#### الديباجة

١- نحن، رؤساء الدول والحكومات، والوزراء، والمندوبين، وقادة المنظمات المتعددة الأطراف، وممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب والمعلمين والمؤسسات والقطاع الخاص، اجتمعنا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بمناسبة الاجتماع العالمي للتعليم (دورة عام ٢٠٢١). ونرحب بالتزام جميع الجهات الفاعلة الراسخ الذي تجلّى هنا في باريس بفرنسا، وهي عاصمة عالمية للتربية والتعليم.

٢- ونشدد على الحاجة الماسة إلى معالجة الأزمات التعليمية وأوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩، والتي تهدد التقدم المحرز بشق الأنفس في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتزيد من احتمال التخلف عن الركب لدى طالبي التعلم من الفئات والأفراد المهمشين والضعفاء، ولا سيما فقراء الحال الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية، والنساء والفتيات، والمتضررين من الأزمات والنزاعات، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٣- وبينما تلقي الجائحة بظلالها على اقتصادات العالم، نشعر بالقلق إزاء العواقب المالية التي لا تزال تؤثر سلباً في تمويل التعليم بفعل هذه الجائحة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لم تخصص للتعليم سوى نسبة تقل عن ١٪ من حزم التحفيز المستحدثة للتعافي من جائحة كوفيد-١٩.

٤- وندرك أن التعليم يصبو إلى تحقيق الإنصاف والجودة والكفاءة على حد سواء. فهي أهداف تعزز بعضها بعضاً عندما تستند القرارات الخاصة بالاستثمار في السياسات التعليمية إلى البيّنات وتراعي أوجه التآزر والمفاضلة الملائمة.

٥- ونؤكد مجدداً أهمية التعاون المتعدد الأطراف ومشاركة الجهات المعنية في الدعوة إلى التعليم باعتباره سبيلاً من أهم سبل التعافي من جائحة كوفيد-١٩، وبناء مجتمعات ونظم تعليمية قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومبتكرة وكفيلة بإحداث التحول المنشود على الصعيد الجنساني. ونرحب بالإصلاح الجاري للآلية العالمية للتعاون في مجال التعليم، وندعمه، ونرحب كذلك باللجنة التوجيهية الجديدة الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، التي أنشئت رسمياً اليوم، ونعرب عن دعمنا لها.

٦- ونقدّر تقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، الذي يدعو الحكومات والجهات المعنية الوطنية والمواطنين في جميع أنحاء العالم إلى إبرام عقد اجتماعي جديد للتعليم، يحكمه المبدآن الأساسيان التاليان: ضمان الحق في التعليم الجيد مدى الحياة وتعزيز التعليم باعتباره صالحاً عاماً ومنفعة مشتركة.

#### الوفاء بوعودنا: الاستثمار في التعليم

٧- التعليم استثمار يتطلب تمويلاً مستداماً. ونحن ندرك أن الموارد المحلية - ولا سيما الأموال المحصلة من الإيرادات الضريبية - ضرورية ولا تزال مصدراً أساسياً لتمويل التعليم. ونعوّل على الدعوات السابقة إلى اتخاذ إجراءات ترمي إلى إيلاء الأولوية على الصعيد المحلي لتمويل التعليم وحماية هذا التمويل وزيادته، بما يشمل إعلان كينياتا لرؤساء دول وحكومات البلدان النامية الشريكة في الشراكة العالمية من أجل التعليم.

٨- ونحث جميع الحكومات على الوفاء دون تأخير بالالتزامات التي تعهدت بها في المنتدى العالمي للتربية في إنشيوين في عام ٢٠١٥ والاجتماعين العالميين للتعليم في عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠، ألا وهي:

- تخصيص ما لا يقل عن ٤-٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و/أو ما لا يقل عن ١٥-٢٠٪ من إجمالي الإنفاق العام للتعليم؛
- تخصيص حصة كافية من حزم التحفيز الوطنية للتعليم، ولا سيما من أجل تقديم الدعم المحدد الهدف من أجل إلحاق غير المتعلمين بالمدرسة أو إعادة المتعلمين إليها إن كانوا قد تركوها، وتعويض ما حدث في فترة اضطراب التعليم من خسارة في التعلم، وما حلَّ من ضرر اجتماعي وعاطفي، فضلاً عن تنمية المهارات اللازمة لزيادة فرص الحصول على عمل؛
- زيادة حجم المعونة الدولية المخصصة للتعليم وإمكانية التنبؤ بها والارتقاء بفعاليتها من خلال ما يلي: (أ) تحقيق النسبة المرجعية المتمثلة في تخصيص الجهات المانحة نسبة ٠,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية؛ (ب) زيادة النسبة المتوية للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (ج) ضمان اتساق المساعدات الدولية المخصصة للتعليم مع خطط التعليم الوطنية، وتماشياً مع مبادئ فعالية المعونة.

٩- ونحث جميع الحكومات على وضع استراتيجيات لزيادة الموارد المخصصة للتعليم واستخدام هذه الموارد بفعالية لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وذلك، من خلال ما يلي:

- (١) جباية المزيد من الإيرادات لزيادة ميزانيات التعليم، ولا سيما من خلال التدابير التي تعزز تصميم النظام الضريبي وإنصافه، والتدابير المبتكرة في مجال التمويل، والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- (٢) الاستثمار في الأولويات الرئيسية للسياسات الرامية إلى التعافي وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤، مثل الرعاية والتربية الجيدين والشاملين للجميع والمصنفين منذ سن مبكرة، وتدريب المعلمين وتطويرهم مهنيًا، والمهارات اللازمة لزيادة فرص الشباب في الحصول على عمل، وتحقيق التحول الرقمي في قطاع التعليم.

## المضي قدماً

١٠- سنحافظ على الحوار والتعاون المتجدد في مجال تمويل التعليم ورصد التقدم المحرز في نتائج التعليم الصادرة اليوم، وندعو اليونسكو والدول الأعضاء فيها وجميع شركائها إلى التعاون في البحث في هذا الشأن، وتحليل السياسات المرتبطة به، ومناصرتة، وتبادل المعارف وتنمية القدرات ذات الصلة به من خلال اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، وأدواتها التي تشمل المرصد العالمي للتعليم.

١١- ونفوض اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى بما يلي: (١) البت، بالتشاور مع دوائرها، في الأولويات الاستراتيجية والمواضيعية لأوساط التعليم في العالم حتى عام ٢٠٢٥، وذلك في اجتماعها السنوي الذي ستعقده في عام ٢٠٢٢؛ (٢) البت في الإجراءات ذات الأولوية الرامية إلى سد الثغرات في البيانات من أجل رصد هدف التنمية المستدامة ٤ رسداً فعالاً؛ (٣) البت في الإجراءات الموصى بها لزيادة تمويل التعليم والارتقاء بمستوى كفاءته وإنصافه بغية تلبية الأولويات واتخاذ إجراءات التحفيز، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان باريس الصادر عن الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠٢١.

١٢- وندعو قادة جميع الحكومات والشركاء إلى التعبير عن دعمهم لإعلان باريس المذكور، والالتزام بالاستثمار في التعليم من أجل مستقبل البشرية وكوكب الأرض.